الدراســـــات العليـــــــا
قســـــم الاقتصـــــــاد

تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في بعض الدول النامية والمتقدمة وإمكانية استفادة مصر منها

«دراســة مقارنـــة»

Promoting Economic Efficiency of Social Insurance System in Some the Developing and Developed Countries and the Possibility to Take Advantage of them

A Comparative Study

رســالة مقدمــة كمتطلب لنيل درجــة دكتوراه الفلسفة فــي الاقتصاد

إعـداد
الباحثـة/ إيمـــان مجـــدي عاشـــور أحمـــــد
تحـت إشـراف

الأستاذ الدكتور
إيهاب عز الدين نديم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

الدكتور
كريم مصطفى جوهر
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

٢٠٢٠م

الدراســـــات العليـــــــا
قســـــم الاقتصـــــــاد

تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في بعض الدول النامية والمتقدمة وإمكانيـــة استفادة مصـــر منهـــا

«دراســة مقارنـــة»

اسم الباحثة: إيمـان مجـدي عاشـور أحمـد.

الدرجه العلمية: دكتور الفلسفة في الاقتصاد.

القسم: اقتصـــاد.

الكلية: التجـــارة.

الجامعة: عين شمس.

العام: ٢٠٢٠.

الدراســـــات العليـــــا

قســـــم الاقتصـــــاد

رســـالة دكتـــوراه

اسم البـــاحث: إيمان مجدي عاشور أحمد

عنوان الرسالة: تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في بعض الدول النامية والمتقدمة وإمكانية استفادة مصر منها - دراسة مقارنة

الدرجه العلمية: دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ إيهاب عزالدين نديم — **مشرفا ورئيساً**

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصري — **عضـــــواً**

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية الساوات

الأستاذ الدكتور/ عبير فرحات علي — **عضـــــواً**

استاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجاره لشئون خدمة المجتمع والبيئة السابق جامعة عين شمس

الدكتور / كريم مصطفي جوهر — **مشرفاً بالإشتراك**

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

الدراسات العليا

تاريخ البحث: / / ٢٠٢٠

ختـــم الإجـــازة

...../...../٢٠٢٠

موافقة مجلس الكلية

...../...../٢٠٢٠

أجيزت الرسالة بتاريخ

...../...../٢٠٢٠

موافقة مجلس الجامعة

...../...../٢٠٢٠

سورة البقرة الآية: ٣٢

إهداء

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهنا، إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، **إلى والدي العزيز**.

إلى منبع الحنان والعطف والنور الذي يضيئ حياتي أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية **والدتي العزيزة**.

إلى **زوجي الحبيب** شكرًا وتقديرًا، فبحبه، ومساعدته، وما بذله من عناء وتضحية طوال فترة دراستي هو مكنني من إنجاز هذا البحث.

إلى **بناتي العزيزتين: ملك، وميرال**، بارك الله فيهما، وجعلهما ذخرًا لوالديهم.

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي.

إلى والدة زوجي التي أتقدم لها بالشكر والعرفان لما بذلته وتحملت معي كثيرًا، ووقوفها بجانبي، وسيرها معي خطوة بخطوة حتى أحقق طموحاتي.

إلى كل من علمني حرفًا وأفاوني بالنصح والمساندة من أساتذتي الأفاضل.

إلى أصدقائي الأوفياء الذين كانوا خير سند وعون لي.

وأخيرًا، إلى كل من شجعني وساعدني على مواصلة دراستي، إلى كل من خط بقلم في ورقة انتفعت بها.

إليكم جميعًا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا وتقديرًا لكم.

سائلة المولى -عز وجل- أن ينتفع به، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

جزاكم الله عني خير الجزاء.

الباحثة

شكر وتقدير

أتوجه إلى الله- عز وجل- بالحمد والشكر على أن هدانا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله حمدًا كثيرًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، فالحمد والشكر لله على أن منحني العون والصبر والقوة حتى أتم هذا العمل. وأود أن أعترف بالفضل لذويه، وأن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من شارك في هذا البحث بتوجيه أو معونة أو نصيحة أو رأي حتى تم هذا العمل ووصل إلى صورته الحالية.

فيسرني أن أتوجه بجزيل شكري وعظيم تقديري إلى أستاذي الفاضل وقدوتي **الأستاذ الدكتور/ إيهاب عز الدين نديم**، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، والمشرف على هذا البحث على ما بذله من جهد ليساعدني أن أخطو خطوة للأمام. فقد استفدت من علمه الغزير وآرائه البناءة وأسلوبه في التفكير فنهلت منه علمًا ورشحت منه خلقًا، فمهما حاولت فلن أجد كلمات الشكر المناسبة لتوفيه حقه غير دعائي لله -عز وجل- أن يمتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري وعرفاني إلى **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصرى**، استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية على تفضله بالموافقة علي قبول مناقشة هذه الرسالة وما قدمه من دعم وتشجيع من سيادته فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان **للأستاذة الدكتورة/ عبير فرحات علي**، استاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة السابق- جامعة عين شمس على تفضلها بالموافقة على الاشتراك في لجنة الحكم، واشتراكها في المناقشة، وتوجيهها ومساندتها لي والذي أكن له عظيم تقديري واحترامي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير **للدكتور/ كريم مصطفى جوهر**، مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، والمشرف المشارك على هذا البحث على حرصه علي تنويج هذا الجهد المتواضع بمزيد من التوجيهات والملاحظات فله مني كل التقدير والعرفان.

وشكر خاص **للدكتور/ محمد عطية أحمد سالم**، وكيل أول وزارة التأمينات الأسبق، ورئيس قطاع التخطيط وبحوث الاستثمار والمعلومات بالوزارة، فهو نموذج يحتذى به في احترام العلم والتراكم المعرفي، فقد حرص دومًا على الوقوف بجانبي، وساعدني كثيرًا خلال فترة الماجستير، وقدم إليَّ العون في مرحلة الدكتوراه، فكان له الفضل الأكبر في إنجازي لهذا العمل على هذا النحو، ولهذا أتقدم إليه بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والاعتراف بالجميل، فجزاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل زملائي الذين ساعدوني لإتمام هذا البحث، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم ومد لي يد العون بجهد أو نصيحة أو كلمة طيبة، فلهم مني صادق التقدير والاحترام.

الباحثة

إيمان مجدي عاشور

مستخلص الدراسة باللغة العربية

اسم الباحثة: إيمان مجدي عاشور أحمد

عنوان الرسالة: تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في بعض الدول النامية والمتقدمة وإمكانية استفادة مصر منها- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٢٠.

هدفت الدراسة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في الدول المتقدمة والنامية، والعرض النظرى للكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي، والتطور التاريخي لمفهوم الكفاءة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادي، وأيضاً النظريات الحديثة المفسرة لنظام التأمين الاجتماعي الحديث، والعرض النظري للتحديات العالمية التي تواجهها الدول: "تحدي سد فجوة التغطية بالتأمين الاجتماعي، تحدي أوجه التفاوت وعدم المساواة بين فئات المجتمع، تحدي شيخوخة السكان وطول العمر، تحدي البطالة وتوظيف الشباب، أسواق العمل والاقتصاد الرقمي، الصحة والرعاية الطبية في الأجل الطويل، المخاطر والصدمات الجديدة والأحداث القصوى، حماية العمال المهاجرين، التحول التكنولوجي والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، تحدي إرتفاع سقف التوقعات الجماهرية فى مجال إدارة وجودة خدمات التأمين الاجتماعي"، والطرق المستخدمة لتحسين الكفاءة الاقتصادية لنظم التأمين الاجتماعي، مع عرض لنظام التأمين الاجتماعي المصري والمصادر التمويلية له، والسياسة الاستثمارية المتبعة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التأمين الاجتماعي الحالي لا يحقق الكفاءة الاقتصادية في مواجهة الأخطار الاجتماعية المختلفة، ولا الكفاية التي تحقق مستوى معيشة كريم للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات، فهو لا يغطي كل فئات القوى العاملة؛ لأنه نظام فئوي وليس نظامًا قوميًا، فالتأمين الاجتماعي ليس حقًا لكل مواطن.

قد توصلت الدراسة إلى أنه قد قامت دول كثيرة بتبني التحديات التي تواجه نظام التأمين الاجتماعي ومعالجتها والتوصل من خلالها إلى طرق يمكن من خلالها تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظم التأمين الاجتماعي، وقد اختلفت درجات التحسين من دولة لأخرى، وصولاً إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي تم عرضها من خلال الدراسات السابقة التي ناقشت نفس العلاقة في دول مختلفة.

توصلت الدراسة إلى أن من الطبيعي أن تؤثر أعداد المتعاملين فى تحديد أسلوب تقديم الخدمات لهم، وبالتالى ضرورة أن يتناسب حجم الجهاز الإدارى المنوط بإدارة نظم

التأمين الاجتماعى تناسباً طردياً مع عدد المتعاملين مع هذه المنظمات، إذ يلزم فى هذه الحالة أن يكون الجهاز الإدارى على المستوى الذى يمكن المنظمة من التعامل مع هذا العدد الهائل من العملاء، وخاصة من حيث عدد الموظفين اللازمين لتأدية الخدمة التأمينية، هذا فضلاً عن ضرورة انتشار مراكز تقديم الخدمة التأمينية للتيسير على المتعاملين مع تلك المنظمات، وبحيث تؤدى الخدمة فى أقرب مكان لإقامة المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المتعاملين، وبالتالي يجب على النظام المصري أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان إدارة أنظمة التأمين الاجتماعي إدارة سليمة تتسم بالشفافية، ومحاسبة المؤسسات التي تتولى إدارتها، وضمان تنفيذ التشريعات ذات الصلة.

وتوصي الدراسة بضرورة التخطيط الاستراتيجى لإمتداد التغطية التأمينية إلى الفئات المستبعدة من التغطية كالعاملين فى القطاع غير الرسمى، وفى المناطق الريفية، على سبيل المثال لا توجد مكاتب لتقديم الخدمة التأمينية فى المنطقة الممتدة من مدينة السادات وحتى مدينة النوبارية على الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية والتى تنتشر فيها مدن شباب الخريجين على يمين ويسار الطريق والتى يتواجد بها مشروعات التنمية الزراعية ذات العمالة الكثيفة، والمحرومة من حقوقها فى التأمين الاجتماعى.

أن الهدف الأساسي من تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي هو حماية كبار السن من خلال إعادة التوزيع، وتقليل أعباء المدفوعات على الموازنة العامة للدولة، والعمل على حفز العاملين على العمل لسنوات أكثر، وبالتالي زيادة حجم القوى العاملة، والحصول على موارد أكبر للاستثمار؛ مما يساعد على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

- كفاءة الاقتصادية.
- التأمين الاجتماعي.
- الحماية الاجتماعية.
- التهرب التأميني.
- المخاطر الاجتماعية.
- امتداد التغطية.
- التميز الإداري.

قائمـــة المحتويـــات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	آيـــة قـــرآنيـــة	أ
	إهـــــــداء	ب
	شكـــــــر وتقديـــر	ج
	مستخلص الدراسة	هـ
	قائمـــة المحتويـــات	ز
	فهـــرس الجـــداول	ط
	فهـــرس الأشكـــال	ي
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	١-٢٥
	أولاً: المقدمة.	١
	ثانياً: مشكلة الدراسة.	٣
	ثالثاً: أهداف الدراسة.	٨
	رابعاً: فروض الدراسة.	٩
	خامساً: أهمية الدراسة	٩
	سادساً: منهجية الدراسة.	٩
	سابعاً: حدود الدراسة ومصادر البيانات	١٠
	ثامناً: الدراسات السابقة.	١٠
	الفصل الثاني: الإطار النظري للكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي والتجارب العالمية	٢٦-١٠٠
	❖ **المبحث الأول:** الإطار النظري للكفـــاءة الإقتصـــادية والتأمين الاجتماعي	٢٧
	❖ **المبحث الثـــاني:** التجـــارب العالميـــة فـــي التـــأمين الاجتماعي	٥٤

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	الفصل الثالث: نظام التأمين الاجتماعي المصرى	١٠١-١٩٠
	❖ **المبحـــث الأول:** الوضـــع الـــراهن لنظـــام التـــأمين الاجتماعي المصري والتحديات التي تواجه النظام	١٠٣
	❖ **المبحث الثاني:** الدروس المستفادة من التجارب الدولية للنظام التأميني المصري ومقترحات تحسين الكفـــاءة الاقتصادية	١٥١
	الخاتمة والنتائج والتوصيات المقترحة للدراسة	١٩١-١٩٦
	• نتائج الدراسة.	١٩٢
	• توصيات الدراسة	١٩٤
	قائمـــــة المراجـــــع	١٩٧-٢١٠
	أولاً: المراجع باللغة العربية.	١٩٧
	ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.	٢٠٣
	ملخص الدراسة باللغة العربية.	ـــ
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	ـــ

فهـــرس الجـــــداول

رقم الجدول	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	نتائج تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي فى دول المقارنة"الولايات المتحدة الأمريكية، شيلي".	٩٨
٢	تطور عدد المؤمن عليهم وفقًا لقوانين التأمين الاجتماعي عن المدة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.	١١٨
٣	تطور عدد المؤمن عليهم المعاملين بالقانون رقم ٧٩ /٧٥ خلال السنوات من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.	١٢٠
٤	تطور قيمة الاشتراكات المحصلة خلال الفترة من ٩٠/١٩٩١ – ٢٠١٦/٢٠١٧.	١٢٧
٥	تطور عائد الاستثمار السنوي المستحق لصندوقي التأمين الاجتماعي لدى بنك الاستثمار القومي والأوعية الاستثمارية الأخرى سنويًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ /٢٠١٦/٢٠١٧.	١٤٥
٦	مصفوفة رباعية لنظام التأمين المصري	١٥٠
٧	نسبة السكان فوق الستين حسب مجموعات الدول (%)	١٥٣
٨	حجم السكان المتوقع في مصر (٢٠١٤-٢٠٨٠).	١٧٠

فهـــرس الأشكـــال

رقم الشكل	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	المتعطلين من الشباب في العالم لبعض السنوات كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل (١٥- ٢٤سنة)	٦٤
٢	الإتجاهات العالمية لنسبة السكان من العمر ٨٠ سنه فأكثر (لبعض السنوات)	٦٨
٣	تدفقات الهجرة العالمية (زيادة عدد المهاجرين الدوليين لبعض السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٨)	٧٣
٤	تطور تكنولوجيا المعلومات (٢٠٠٧-٢٠١٦)	٧٦
٥	نسب الإعالة حسب كل قانون	١٢٣
٦	حجم السكان المتوقع في مصر حسب الفئات العمرية (٢٠١٤- ٢٠٨٠).	١٧١
٧	نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل.	١٧٣

الفصل الأول
الإطـــار العـــام للدراســـة

أولاً: المقدمـــة:

نشأت فكرة التأمين الاجتماعي لحماية الإنسان ضد مايسمي بالخطر الإجتماعي، فالتأمين الاجتماعي يمثل أحد الوسائل الفنية لتحقيق الضمان الإجتماعي، وهو الغطاء الذي يقي قوة العمل من المخاطر والطوارئ التي يتعرض لها الإنسان في حياته أو أسرته بعد مماته، وكذا الآثار التي تترتب على ذلك. فهو نظام يعوض المؤمن عليه أو أسرته عما فقده من كسب في حالة تعرضه لأحد المخاطر التي تؤدى إلى عدم قدرته على الاستمرار في العمل، وبالتالي الحصول على أجر، وكذا توفير خدمات العلاج والتأهيل. وهو نظام يعتمد في تمويله على تحصيل اشتراكات مقدما لتؤدى منها المزايا في حالات الطوارئ التي يتعرض لها المؤمن عليه مثل حوادث العمل وأمراض المهنة والمرض والشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة والأعباء العائلية.

يعتبر الإفتقار إلى الحماية الاجتماعية وهي ما تمنحه نظم التأمين الإجتماعي لأفراد المجتمع، بترك الناس عرضة للمرض والفقر وعدم المساواة والاقصاء الاجتماعي طيلة حياتهم. ويشكل إنكار هذا الحق الإنساني لنحو ٤ مليار إنسان في العالم عقبة كأداء أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن دولا عدة قطعت شوطًا طويًلا في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، لا تزال ثمة حاجة إلى بذل جهوداً ضخمة لضمان تحويل الحق في التأمين الاجتماعي إلى حقيقة واقعة للجميع.

تقوم نظم التأمين الاجتماعى فى أغلب الأحيان على أساس التمويل المشترك من العاملين وأصحاب الأعمال، أو من العاملين وأصحاب الأعمال والحكومة. وتتيح عملية التمويل تشجيع المدخرات وتكوين احتياطيات ضخمة توجه للاستثمار ضمانا لاستمرارية نظم التأمين الاجتماعى فى القيام على تحقيق أهدافها. ومما لا جدال فيه أنه كلما أحكم تطبيق هذه النظم وإمتدت آثارها الى فئات أكبر من السكان كلما زادت مساهمة أموال التأمين الاجتماعى فى زيادة الادخار القومى وإرتفاع مستوى المعيشة، والتخفيف من أعباء الخزانة العامة فى مجال المساعدات الاجتماعية.

تهتم الدول باستثمار احتياطى أموال التأمين الاجتماعى لما فى ذلك من تدعيم لهذه النظم، من حيث تخفيف عبء الاشتراكات عن المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، وتخفيف آثار التضخم بالنسبة لهذه الأموال، وبالتالى يمكن الحفاظ على القوة الشرائية للمعاشات فى مواجهة ارتفاع الأسعار. والأمر هنا يختلف بالنسبة لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي عن أي أموال أخرى، لأن أجهزة التأمين الاجتماعي لا تمتلك هذه الأموال ملكية حقيقية، بل تقوم بوظيفة الأمين على أموال الغير،_ومن ثم فإن نتائج السياسات الإستثمارية لأجهزة التأمين الاجتماعي يمكن أن تسبب أضرارا بالغة لأصحاب الحقوق التأمينية من أو أسرهم إذا ما نتج عن هذه السياسات خسائر كبيرة.

يتضح مما سبق أن نظام التامين الاجتماعي مسئول عن تأمين المواطنين في الأجل الطويل، وبذلك فإن النظام يرتبط بشكل كبير بالاستثمار إذ إنه يعبرعن أحد صور الإدخار الإجباري، وبالتالي يعتبرنظام التأمين الاجتماعي أحد الأدوات الرئيسية في تحقيق الحماية الاجتماعية في دول العالم النامي، وأداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع، ونظرًا للتحديات التي تواجه نظم التأمين الاجتماعي في مصر، والتشوهات التي أصابتها نتيجة للسياسات الحكومية المتتالية التي أدخلت عليها تعديلات تشريعية تستهدف أغراض سياسية، فقد انخرطت أجهزة التأمين الاجتماعي في إجراء تعديلات جزئية على النظام المطبق حاليًا من خلال أربعة قوانين تغطي مختلف فئات القوى العاملة في مصر فى مجموعة من النظم الفئوية بما لها من مشكلات تؤثر على الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعى، ومن هنا تأتي الفكرة لدراسة تحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر وإمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية ودمج هذه النظم الفئوية فى نظام قومى شامل، حيث أن إتباع سياسه لتحسين الكفاءة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي من الموضوعات الهامة التي تدخل تحت مظلة اهتمام كل من الدول المتقدمة والدول النامية.